اجراءات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد في العراق بعد عام 2003 : دراسة تحليلية تقويمية

م.م. كل فخار فالح جهاد

Procedures of the Commission of Integrity in Combating Corruption in Iraq After 2003: An Analytical and Evaluative Study

Kolfikhar Falih Jehad

Abstract: This research examines and analyzes the procedures adopted by the Commission of Integrity in combating corruption in Iraq after 2003, as one of the most important oversight institutions concerned with protecting public funds and promoting the principles of transparency and accountability. The study aims to evaluate the effectiveness of the Commission's procedures in addressing the phenomenon of administrative and financial corruption, and to analyze the extent to which these procedures are aligned with nationally and internationally recognized standards in this field. It also seeks to identify the most significant challenges facing the Commission's work within a complex political and administrative environment.

The study adopts the descriptive approach to analyze the legal and organizational framework of the Commission of Integrity, reviewing its functions, powers, and mechanisms of operation. It also employs a comparative approach to examine the Commission's procedures across different years The findings indicate that the Commission of Integrity has contributed to developing oversight and investigative tools and enhancing a culture of reporting corruption. However, the effectiveness of its procedures remains constrained by several obstacles, most notably weak institutional coordination, political interference, and legislative and executive challenges' The study concludes with the necessity of strengthening the independence of the

Article history
Received: 13/1 / 2026
Accepted: 6/ 3/ 2026
Published : 31 /3/2026

تواريخ البحث
تاريخ الاستلام : **13/ 1/ 2026**
تاريخ القبول: **6/ 3/ 2026**
تاريخ النشر :**31/ 3/ 2026**

الكلمات المفتاحية : هيئة النزاهة – الفساد – الاجراءات الردعية – الاجراءات التثقفية

Keywords : Integrity Commission – Corruption- Deterrent measures- Educational measures

© 2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Corresponding author:
Kolfikhar Falih Jehad
Kolfikharfalih@iku.edu.iq

DOI:

https://doi.org/10.61710/4ex5kx73

Commission of Integrity, developing the legislation governing its work, and enhancing cooperation between the Commission and other state institutions, in order to improve the efficiency of anti-corruption procedures and achieve the objectives of administrative reform in Iraq.

المستخلص : يتناول هذا البحث دراسة وتحليل إجراءات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد في العراق بعد عام2003 ، بوصفها إحدى أهم المؤسسات الرقابية المعنية بحماية المال العام وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة ، يهدف البحث إلى تقويم فاعلية الإجراءات التي تعتمدها الهيئة في مواجهة ظاهرة الفساد الإداري والمالي، وتحليل مدى انسجامها مع المعايير الوطنية والدولية المعتمدة في هذا المجال، فضلاً عن تشخيص أبرز التحديات التي تواجه عمل الهيئة في بيئة سياسية وإدارية معقدة.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل الإطار القانوني والتنظيمي لهيئة النزاهة، واستعراض مهامها وصلاحياتها وآليات عملها، كما استُخدم المنهج المقارن للمقارنة بين إجراءات الهيئة خلال سنوات مختلفة ، توصل البحث إلى أن هيئة النزاهة أسهمت في تطوير أدوات الرقابة والتحقيق، وتعزيز ثقافة الإبلاغ عن الفساد، إلا أن فاعلية إجراءاتها ما تزال محدودة بفعل جملة من المعوقات، أبرزها ضعف التنسيق المؤسسي، والتدخلات السياسية، والتحديات التشريعية والتنفيذية ، ويخلص البحث إلى ضرورة دعم استقلالية هيئة النزاهة، وتطوير التشريعات المنظمة لعملها، وتعزيز التعاون بينها وبين بقية مؤسسات الدولة، بما يسهم في رفع كفاءة إجراءات مكافحة الفساد وتحقيق أهداف الإصلاح الإداري في العراق.

المقدمة :- يُمثل العراق، بالتحديد في مرحلة ما بعد عام 2003، نموذجًا معقدًا لدولة تمر بتحول سياسي واقتصادي حاد، إذ تزامنت عملية بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية مع تحديات أمنية واقتصادية هائلة، مما أوجد بيئة خصبة لانتشار الفساد، لم يقتصر الأمر على الفساد البيروقراطي التقليدي، بل تطور ليصبح فسادًا هيكليًا يمس أعلى مستويات صناعة القرار، مُتجذرًا في المفاصل السياسية والإدارية والمالية على حد سواء، إن حجم الأموال المهدورة والظواهر السلبية الناتجة عن هذا الاستشراء، سواء أ كانت مظاهر أخلاقية (كالظلم والكذب والمتاجرة بالبشر)، أم سياسية (كالتلاعب بالانتخابات والمحسوبية)، أم إدارية ومالية (كالاختلاس والرشوة وغسيل الأموال والتهريب الضريبي)، يفرض التساؤل عن مدى قدرة الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية على احتواء هذا المدّ المتصاعد.

في سياق الاستجابة المؤسسية لهذه التحديات، برزت هيئة النزاهة كأداة وطنية رئيسية لمكافحة الفساد، لقد وُلدت هذه المؤسسة بقرار إداري مبكر (الأمر 55 لسنة 2004) قبل أن تُكرّس ككيان مستقل قانونياً وتُمنح اختصاصات واسعة بموجب التشريعات النافذة، تشمل التحقيق والرقابة والوقاية، وقد سعت الهيئة إلى تفعيل

دورها من خلال خطوات ملموسة، تجلت في تحقيق تقدم في مجال التحقيقات وإعلانها عن مئات القضايا التي تخص مسؤولين وموظفين، فضلاً عن جهودها في التعاون الدولي لاسترداد الأموال المهربة والتنسيق مع المنظمات الأممية، كما عملت الهيئة على تعزيز البعد الوقائي من خلال إطلاق حملات وطنية للإبلاغ عن الفساد وتوفير الحماية القانونية للمبلغين.

اهمية البحث :- تبرز الأهمية القصوى لدراسة آليات مكافحة الفساد في العراق، ليست لتشخيص طبيعة الفساد ومظاهره المتجذرة (الأخلاقية، السياسية، الإدارية، والمالية) فقط ، بل للقيام بـ تقييم نقدي لعمل هيئة النزاهة. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المعوقات الفعلية التي تحول دون تفعيل الدور الرقابي والقانوني لهذه المؤسسة، وكشف الفجوة بين النص القانوني والتطبيق الواقعي، سعياً لتقديم استنتاجات وتوصيات تدعم جهود الإصلاح المؤسسي الحقيقي وتساهم في استعادة ثقة المجتمع بالمنظومة الرقابية. إن تحديد العلة في الأداء المؤسسي هو الخطوة الأولى نحو بناء نظام نزاهة مستدامة.

اشكالية البحث :- تتحدد اشكالية البحث بالتساؤل الرئيس : هل تمكنت هيئة النزاهة في العراق بعد عام 2003 من احداث اثر ملموس في الحد من الفساد ، ام ان تأثيرها ظل محدوداً بفعل محددات قانونية ومؤسسية وسياسية؟ ينبثق عن هذا التساؤل عددًا من الاسئلة الفرعية التحليلية منها:

- ما المظاهر الاساسية للفساد في العراق بعد عام 2003 ؟
- ما الاطار الاجرائي الذي تعمل من خلاله الهيئة في مجالات التحري والوقاية والتوعية ؟
- ما المسارات الممكنة لتعزيز فعالية هذه الاجراءات في المستقبل ؟

فرضية البحث :- ينطلق البحث من فرضية مفادها أنّ هيئة النزاهة استطاعت تحقيق نسب انجاز متقدمة في مكافحة الفساد لا سيّما بعد عام (2021) من خلال عدة اجراءات ردعية وتثقيفية .

منهجية البحث :- اعتمد البحث على عدة مناهج منها المنهج الوصفي لبيان واقع هيئة النزاهة في العراق من حيث التأسيس والاختصاصات وكذلك المنهج المقارن من خلال المقارنة بين اجراءات الهيئة لعدة سنوات .

هيكلية البحث :- تم تقسيم البحث على مقدمة ومتن وخاتمة ، تضمن المتن مبحثين تناول المبحث الاول مظاهر الفساد في العراق بعد عام 2003 والمبحث الثاني تضمن اجراءات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد من خلال مطلبين تناول المطلب الاول الهيئة من خلال اساسها القانوني واختصاصاتها ، تناول المطلب الثاني اجراءات الهيئة في مكافحة الفساد سواء الاجراءات الردعية او التثقيفية .

المبحث الاول :- مظاهر الفساد في العراق بعد عام 2003

يعد الفساد ظاهرة معقدة متعددة الاوجه ، تتضح في استغلال الوظيفة او السلطة لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة توجد العديد من المظاهر والمؤشرات التي تدل على وجود واستشراء الفساد في العراق ولغرض فهمها وتحديدها لا بد من التطرق اولاً الى مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً والى انواع الفساد بصورة عامة ، هذا ما سيتم التطرق اليه من خلال المطلبين القادمين :-

المطلب الاول :- ماهية الفساد يمكن ان نتعرف على ماهية الفساد من خلال التعرف على مفهومه وانواعه وكما يأتي

اولاً:- مفهوم الفساد

أ-الفساد لغةً :- توجد مادة (ف . س . د) في العديد من المعاجم العربية واتفقت جميع هذه المعاجم على جوهر الفكر والقصد ، فذكر في احدها ان (فسد وفُسد – فساداً وفسوداً) ضد صلح فهو (فسيد) : (افسده وفسده) ضد اصلحه و(فسد) القوم : اساء اليهم ففسد عليه و(استفسده) ضد استصلحه القوم : اساء معاملتهم فقاموا عليه (الفساد) ، اللهو واللعب (منجد الطلاب، 2000) .

الفساد في اللغة العربية يعني التلف والاضطراب والحاق الضرر بالآخرين (فرج، 2015) وذكر في معجم آخر ان المفسدة نقيض المصلحة (الرازي، 2001) ،اما الفساد في اللغة الانكليزية فهو تدهور التكامل والفضيلة ومبادئ الاخلاق (فرج، 2015) (corruption)

ب-الفساد اصطلاحاً :- يوجد اكثر من اتجاه في تعريف الفساد ، نجد بعضها يقتصر الفساد على اساءة استعمال السلطة العامة والاتجاه الآخر يرى أن الفساد لا يقتصر على القطاع العام اذ يمكن ان نجده وبصورة اكبر في القطاع الخاص ويرى اتجاه ثالث أن الفساد هو كل انحراف عن القواعد الصحيحة ويمكن ان نذكر تعريفاً وفقاً لكل اتجاه كما يأتي :-

الاتجاه الأول :- (الفساد في القطاع العام) يعرف الفساد بأنّه :- (اساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص) .

الاتجاه الثاني:- (الفساد في القطاع العام والخاص) يعرف الفساد بأنه :- (اساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة) (عبد السلام و السيد، 2017)

الاتجاه الثالث :- (الفساد انحراف في القواعد الصحيحة) يعرف الفساد بأنه :- (الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ، ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك) (عبد السلام و السيد، 2017)

ويمكن ان نعرف الفساد بأنه :- استغلال السلطة الممنوحة لتحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة بسبب غياب او ضعف الرقابة .

المطلب الثاني :- مظاهر الفساد في العراق :-توجد العديد من أنماط الفساد في العراق ولغرض دراستها بصورة مفصلة نصنفها بحسب مجالاتها الاساسية على اربعة مجاميع ، هي المظاهر الاخلاقية للفساد والمظاهر السياسية والمظاهر الادارية والمظاهر المالية او الاقتصادية وكما يأتي :-

اولاً :- الفساد السياسي :- هو فساد صناع السياسات العامة الرسميين وغير الرسميين (اعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية واعضاء الاحزاب السياسية وجماعات المصالح ووجهاء الرأي العام) .

مظاهر الفساد السياسي :-

1–التلاعب بالانتخابات وتزوير ارادة الناخبين :– نرى انه في اوقات ما قبل الانتخابات سواء أ كانت نيابية ام انتخابات مجالس المحافظات يقوم بعض المرشحين برشوة الناخبين لشراء اصواتهم او استغلال نفوذهم ومنصبهم السياسي مثل استخدام وسائل النقل الحكومية او العمال والشركات التي تحت سيطرتهم في الدعاية الانتخابية (محمد و صيوان، 2017)

2–المحسوبية :– يقصد بها استغلال المنصب الحكومي لتحقيق مصلحة متقلد المنصب ومن يقربه فهي بذلك وضع الاشخاص غير المؤهلين في الاماكن التي لا تناسبهم على حساب اشخاص آخرين مؤهلين فيؤدي ذلك الى تكدس ثروات هائلة لدى بعض الافراد مما يؤدي الى خلخلة التوازن الاجتماعي (الفتلي، 2009) .

3– الفئوية والعرقية:– ينتشر هذا المظهر بشكل كبير في المجتمع العراقي بسبب طبيعة العادات والتقاليد القبلية والعائلية التي تحكم المجتمع وتستخدم هذه الوسيلة للوصول الى شخص يملك سلطة القرار لتحقيق مصلحة شخص او اكثر بما لا يتفق مع اللوائح التنظيمية الرسمية وعادة ما تستخدم هذه الوسيلة باسم عاطفة الخير او الشفاعة (الفتلي، 2009) .

ثانياً :– الفساد المالي (الاقتصادي) :– يقصد به ارتكاب المخالفات المالية من قبل الموظف خلال انجاز المعاملات المالية سواء ما يتعلق بالمصلحة العامة او مصلحة المواطنين الذين يتعاملون مع المنظمات العامة ، وتتخذ هذه المخالفات عدة اشكال مثل :– مخالفة القواعد والاحكام المالية المنصوص عليها في التعليمات المالية السارية او مخالفة التعليمات الصادرة عن الاجهزة الرقابية المركزية (القصير، 2017)

مظاهر الفساد المالي :– يتخذ الفساد المالي عدة اشكال ومظاهر من اهمها ما يأتي :– (صفقات تجارة السلاح – الاختلاس – تجارة المخدرات–الابتزاز– التهريب الضريبي والكمركي –غسيل الاموال – ممارسات انتهاك الحقوق الفردية – شراء ادوية واغذية منتهية الصلاحية–استغلال العمال وبخس اجورهم)وغيرها من الاشكال (القصير، 2017).

ثالثاً:– الفساد الاداري :– يقصد به اساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة لشخص او مجموعة اشخاص بما لا يتفق مع القوانين والقواعد والتشريعات العامة ويتخذ الفساد الاداري عدة مظاهر من اهمها :– الاختلاس–الاضرار المتعمد بالمال العام– الاهمال– التزوير– الرشوة– وتجاوز حدود الوظيفة وغيرها (ابراهيم، مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق، 2020).

رابعاً:– الفساد الاخلاقي :– تعد القواعد الاخلاقية هي القواعد الضابطة لسلوك الافراد في المجتمع ونتيجة لاختلال او ضعف ركائز هذه القواعد يميل المجتمع نحو الفساد اذ توجد علاقة عكسية بين الفساد والاخلاق فكلما ضعفت الاخلاق زاد الفساد والعكس صحيح (محمد و صيوان، 2017) .

مظاهر الفساد الاخلاقي :–

1–الكذب :– هو الصفة المنافية للأخلاق ؛ لأنه شيء وهمي ويميل عن الحقيقة .

2–الظلم :– يتخذ الظلم اشكالًا عدة مثل القتل والسرقة ونهب الخيرات والثروات.

3-الفساد الجنسي :- يتخذ اشكالًا عدة مثل ظهور شبكات الدعارة وتزايد حالات الاغتصاب والتحرش الجنسي وغيرها من جرائم الفساد الاخلاقي .

4-المتاجرة بالبشر والاعضاء البشرية (محمد و صيوان، 2017)

المبحث الثاني :- إجراءات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد

تُعدّ هيئة النزاهة الاتحادية إحدى أهم المؤسسات التي أُنشئت بعد عام 2003 ضمن إطار إعادة بناء منظومة الرقابة والمساءلة في العراق، بوصفها أداة قانونية ودستورية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية وصيانة المال العام، وقد سعت هذه الدراسة التحليلية التقويمية إلى تحليل إجراءات الهيئة وقياس فاعليتها في ضوء معايير الحوكمة الرشيدة، وربط أدائها بوظائف النظام السياسي في مجالات الشرعية والاستقرار وتخصيص الموارد والاستجابة للمطالب المجتمعية.

المطلب الاول :- هيئة النزاهة :- للتعرف على اجراءات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد لا بد من التطرق الى الاساس القانوني للهيئة والى اختصاصاتها التي منحها اياها القانون وكما يأتي :-

اولاً:- الاساس القانوني لهيئة النزاهة:- نشير هنا الى انه منذ تأسيس الدولة العراقية الى عام 2003 ؛ إذ دخلت قوات الاحتلال الامريكية الى العراق لا يوجد نص دستوري بوجود هيئة مستقلة تأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في قضايا الفساد ، اذ كان التحقيق محصوراً بالسلطة القضائية المتمثلة بقضاة التحقيق والمحققين وكانت تعمل بمبدأ (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) فالجرائم والعقوبات المترتبة عليها مشار اليها في القانون ومنصوص عليها وفقاً لقانون العقوبات العراقي رقم (11) لسنة 1969 المعدل (صاحب و سالم، 2011)

أمّا بعد احتلال العراق وتغيير النظام السياسي بتاريخ 2003/4/9 وتخويل (بول برايمر) الادارة المدنية في العراق ، أصدر الاخير الامر (55) لسنة 2004 الخاص بتشكيل (مفوضية النزاهة العامة) والذي يعد اول اساس قانوني لتشكيل هيأة مستقلة لمكافحة الفساد الحكومي (عبد السلام و السيد، 2017) .

أما الأساس القانوني الثاني للهيئة هو نص قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الصادر في 8/اذار/2004 على استمرار العمل بالأمر رقم (55) لسنة 2003 وبعد إقرار الدستور العراقي الدائم لعام 2005 جاء الفصل الرابع منه بعنوان الهيئات المستقلة ، نصّت المادة (102) من هذا الفصل على انه (تعد المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهيئة النزاهة والمفوضية العليا لحقوق الانسان ، هيئات مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وتنظم اعمالها بقانون (جبير و حميدي، 2021) ، يعدّ القانون رقم (35) لسنة 2007 ، الذي ينص على مصادقة العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2004 امتداداً للأساس القانوني لهيئة النزاهة اذ تستجيب هيئة النزاهة لبنود هذه الاتفاقية (صاحب و سالم، 2011) ، قرّر رئيس الجمهورية بتاريخ 2011/10/27 اصدار القانون رقم (30) لسنة 2011 الخاص بهيئة النزاهة وتنظيم عملها استناداً الى قرار مجلس النواب طبقاً لأحكام البند (اولاً) من المادة (61) والبند (ثالثاً) المادة (73) من الدستور .

ثانياً :- اختصاصات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد

استناداً الى قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 السابق الذكر والقانون النظامي الملحق بالأمر (55) تحددت اختصاصات الهيئة وكما يأتي (النزاهة، الفقرة اولاً من قانون هيئة النزاهة، 2011) :-

1-التحقيق في قضايا الفساد بواسطة محققين تحت إشراف قاضي التحقيق .

2-متابعة قضايا الفساد التي لا يحقق فيها محققو الهيئة ، عن طريق ممثل قانوني عن الهيئة .

3-تنفيذ مبادرات لتثقيف وتوعية الشعب العراقي بالاستقامة والنزاهة الشخصية واحترام اخلاقيات المهنة واعتماد الشفافية والخضوع للمساءلة و الاستجواب .

4-اعداد مشروعات قوانين تساهم في منع الفساد او مكافحته ورفعها الى السلطة التشريعية المختصة، فضلًا عن تطوير القوانين الموجودة فعلاً .

5-تعزيز ثقة الشعب بالحكومة عن طريق إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية والأنشطة والاستثمارات والهبات والمنافع التي قد تؤدي الى تضارب المصالح.

6-اصدار تنظيمات السلوك الأخلاقي التي تضمن الأداء الصحيح والنزيه لواجبات الوظيفة العامة.

7-القيام بأي عمل يساهم في مكافحة الفساد والوقاية منه.

8- تقوم هيئة النزاهة بإعداد برامج توعوية وندوات تثقيفية لغرض توعية وتثقيف الجماهير على كيفية المطالبة بحكومة نزيهة وتعزيز الشفافية والتعاون على وضع مناهج دراسية تعزز مفهوم النزاهة العامة والسلوك الأخلاقي في كافة المجالات.

المطلب الثاني :- إجراءات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد:- وضحنا سابقاً صلاحيات واختصاصات هيئة النزاهة في مكافحة الفساد في العراق ومن بينها كل من الامر (55) والنظام الملحق به وكذلك قانون هيئة النزاهة رقم(30) لسنة 2011 والنظام الداخلي للهيئة واستناداً الى تلك الصلاحيات تتخذ الهيئة عدة إجراءات لمكافحة الفساد والحد منه ويمكننا تصنيفها الى إجراءات قانونية وإجراءات تثقيفية وكما يأتي :-

اولاً :- الإجراءات الردعية القانونية :- تتخذ هيئة النزاهة عدة إجراءات قانونية رادعة لمكافحة ظاهرة الفساد منها ما يأتي :-

1-التحقيق في قضايا الفساد المشكوك فيها والتي يمارسها موظفو الحكومة العراقية تحت اشراف قضاة التحقيق المختصين ومن اهم هذه القضايا الرشوة والاختلاس وتجاوز الموظفين حدود وظيفتهم (جبير و حميدي، 2021)، سنوضح كل جريمة من هذه الجرائم على حدة مع ذكر الاجراء الذي تتخذه هيئة النزاهة بصددها كما يأتي :-

-جريمة الرشوة :- يمكن تعريف الرشوة بأنها الجريمة التي يرتكبها الموظف مقابل منفعة مادية خاصة مثل (الأموال ، الهدايا وغيرها) مقابل قيامه بعمل او امتناعه عن القيام به داخل حدود وظيفته ،اما فيما يتعلق بإجراءات هيئة النزاهة لمكافحة هذه الجريمة فإن الجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم (1) اجراءات هيئة النزاهة لمكافحة الرشوة للسنوات (2018-2024)

نوع الاجراء /السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع

أوامر الاستقدام	240	218	197	186	181	288	356	1,666
أوامر القبض	201	141	124	169	154	182	181	1,152
أوامر التوقيف	151	155	104	140	147	193	206	1,096
الضبط بالجرم المشهو	73	81	53	82	90	313	148	840
امر الإحالة الى المحا	221	319	188	262	279	289	524	2,082

المصدر: تقارير هيئة النزاهة للسنوات (2018-2024)http://nazaha.iq

كما مبين في الجدول اعلاه إنّ الهيئة تقوم بإجراءات عديدة لمكافحة الرشوة فخلال السنوات (2018-2024) نفذت الهيئة (1,666) امر استقدام و(1,152) امر قبض و(1,096) امر توقيف و(840) امر ضبط بالجرم المشهود و(2,082) امر احالة الى المحاكم المختصة.

أعلنت هيئة النزاهة في مايو 2024 عن إصدارها حكماً بالسجن (3) سنوات بحق مسؤول سابق في مكتب محافظ بغداد كما فرضت عليه غرامة مالية بمقدار (10) ملايين دينار بتهمة تلقيه رشاوى من شركات لتوجيه عقود مشروعات لفائدة تلك الشركات كما أصدرت حكماً بالسجن لمدة سنتين لمقاول متورط بدفع الرشوة وتم استرداد قيمة الرشوة في هذه القضايا والتي تقدر ب(775) مليون دينار وادخل المبلغ لحساب الخزينة العراقية (News، 2024).

-جريمة الاختلاس :- نصت المادة (315) من قانون العقوبات العراقي (111) لعام 1969 على (العقوبة بالسجن لكل موظف او مكلف بخدمة عامة اختلس او اخفى مالاً او متاعاً او ورقة مثبتة لحق او غير ذلك مما وجد في حيازته).

وفيما يتعلق بإجراءات هيئة النزاهة في معالجة جريمة الاختلاس فقد اعلنت الهيئة في اكتوبر (2022) عن كشف عملية اختلاس كبيرة عرفت باسم (سرقة القرن) اذ اشتركت خمس شركات وهمية في سرقة (2,5) مليار دولار اي ما يعادل (3,7) تريليون دينار عراقي أتت عن طريق ايداعها من قبل شركة نفط كبيرة في حساباتها الضريبية باستخدام شيكات مزيفة ، وبصدد معالجة الهيئة لهذه الجريمة فقد اصدرت اوامر قبض بحق اكثر من (1700) متهم وتم تنفيذ (373) امر منها وتم استرجاع (5,89) مليار دينار عراقي من الاموال الى الخزينة العراقية.

قامت السلطات العراقية بإصدار احكام بالسجن لمدة (3-10) سنوات على (13) متهم من ضمنهم (موظفون مسؤولون)سابقون في وزارة الضرائب ، تسعى السلطات لاسترداد المتهمين الهاربين خارج الحدود عبر اجراءات تسليمهم من دول مثل الامارات وتركيا والاردن والسعودية (NEWS، 2025) ،ويمكن توضيح الاجراءات التي اتخذتها الهيئة لمكافحة هذه الجريمة بالجدول الآتي :

جدول رقم(2) إجراءات هيئة النزاهة لمكافحة الاختلاس للسنوات (2018-2024)

نوع الاجراء /السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع

أوامر الاستقدام	304	283	493	277	332	357	335	2,381
أوامر القبض	481	366	279	362	349	423	375	2,635
أوامر التوقيف	188	177	135	133	151	284	228	1,296
الضبط بالجرم المشهود	37	99	50	55	34	119	27	421
أوامر الإحالة الى المحكم	275	364	347	351	420	593	893	3,243

المصدر: تقارير هيئة النزاهة للسنوات (2018–2024) http://nazaha.iq

كما موضّح بالجدول اعلاه إنّ الهيئة اتخذت عدة إجراءات لمكافحة جريمة الاختلاس ويمكن تحديدها خلال المدة (2018–2024) ب(2,381) امر استقدام و(2,635) امر قبض و(1,296) امر توقيف و(421) امر ضبط بالجرم المشهود و(3,243) امر احالة الى القضاء .

–تجاوز الموظفين حدود وظيفتهم :– تتضمن هذه الجريمة عدة اشكال منها القبض على شخص او حبسه في غير الاحوال التي ينص عليها القانون او معاقبة محكوم عليه بأشد من العقوبة المحكوم عليه بها طبقاً للقانون او قيام الموظف باستخدام اشخاص سخرة في اعمال غير متعلقة بالمنفعة العامة المقررة قانوناً او افشاء الموظف لأمر وصل إليه بمقتضى وظيفته لشخص يعلم وجوب عدم اخباره به وكذلك قيام الموظف باستغلال وظيفته في الاستيلاء بغير حق على مال او متاع او ورقة مثبتة لحق وغيرها ممّا نصت عليه المواد من (322–341) من قانون العقوبات (جبير و حميدي، 2021) .

بما أنّ هيئة النزاهة هي من أبرز المؤسسات الرقابية المسؤولة عن مكافحة الفساد في مؤسسات الدولة فإنّها اتخذت عدة اجراءات تتعلق بتجاوز الموظفين حدود وظيفتهم منها ضبط موظف بلدي قام بمنح رخصة بناء على ارض تعود للدولة مقابل مبلغ مالي ، نفذّت الهيئة امر قبض بالجرم المشهود بحقه وأحيل الى القضاء وفق المادة (331) من قانون العقوبات العراقي (111) لسنة 1969 (news.alqaraa.com, 2025)، ومثال آخر قيام الهيئة بإجراء تحري ميداني ، نسقت مع القضاء لإصدار مذكرة توقيف ، وتوقيف موظف في دائرة التسجيل العقاري بتهمة تغيير ملكية عقار يعود لمواطنة دون حضورها لصالح شخص آخر مقابل مبلغ مالي (964media.com, 2025) ، ويمكن توضيح الاجراءات التي اتخذتها الهيئة لمكافحة هذه الجريمة بالجدول الآتي:–

جدول رقم (3) اجراءات هيئة النزاهة لمكافحة تجاوز الموظفين حدود وظيفتهم للسنوات (2018–2024)

نوع الاجراء /السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع
أوامر الاستقدام	2206	3289	2229	3739	4377	5226	7183	28,249
أوامر القبض	364	275	211	308	338	335	283	2,114
أوامر التوقيف	196	202	149	192	260	368	333	1,700
الضبط بالجرم المشهو	66	85	38	43	60	131	32	455

امر الإحالة الى المحا	1309	2056	1398	2556	3220	3530	6137	20,206

المصدر: تقارير هيئة النزاهة للسنوات (2018-2024) http://nazaha.iq

قامت هيئة النزاهة خلال المدة (2018-2024) بالعديد من الاجراءات للحد من تجاوز الموظفين لحدود وظائفهم اذ اصدرت (28,249) امر استقدام و(2,114) امر قبض و(1,700) امر توقيف و(455) امر ضبط بالجرم المشهود و(20,206) امر احالة الى المحاكم المختصة.

ساهم المسار التحقيقي والقضائي في تعزيز الردع المؤسسي الا أنّ فاعليته ارتبطت بسرعة الفصل القضائي ومدى استقلال القضاء.

2-اقتراح التشريعات فيما يصب في ميدان مكافحة الفساد .

تقوم هيئة النزاهة بتقديم مشاريع قوانين تخص الفساد الى مجلس النواب او مجلس الوزراء ويكون هذا التقديم اما من رئيس الهيئة او من الدائرة القانونية ، فقد قدّمت الهيئة في عام (2014) مشروع قانون الاحزاب السياسية (النزاهة ه.، تقرير هيئة النزاهة لسنة 2014) وفي عام (2017) مشروع قانون الكسب غير المشروع ومشروع قانون تعديل قانون الخدمة المدنية ومشروع قانون تعديل قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل (النزاهة ه.، ملخص التقرير السنوي لسنة 2017) ، في عام (2024) قدمت هيئة النزاهة مسودة لتعديل قانون الهيئة رقم (30) لسنة 2011، وقانون حق الوصول للمعلومة ضمن خططها للمرحلة الاستراتيجية (2025-2030) (النزاهة ه.، تقرير هيئة النزاهة لسنة 2024) .

3-إلزام المسؤولين في الحكومة العراقية بالكشف عن ذممهم المالية لتعزيز ثقة الشعب بها :-

وفقاً لحكم الفقرة (خامساً) من المادة (3) من قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة (2011) التي جاء فيها (تعزيز ثقة الشعب العراقي بالحكومة عبر إلزام المسؤولين فيها بالكشف عن ذممهم المالية ، وما لهم من انشطة خارجية واستثمارات وموجودات وهبات تنظيمية لها قوة القانون بما لا يتعارض معه وغير ذلك من البرامج) والحكمة من ذلك هي لتوضيح خطورة المنصب الذي يشغله هؤلاء المسؤولين (موظفو الدرجات الخاصة، الوزراء، اعضاء مجلس النواب والقضاة وما سواهم) ، بما ان هؤلاء المسؤولين يتقاضون رواتبهم من المال العام فلا بد ان يخضعوا لرقابة الهيئات التي تمثل الشعب ؛ لأن هذا المال العام هو ملك الشعب ، فكشفهم عن ما بذمتهم من اموال ومشاريع امام هيئة النزاهة هو تحقيق للشفافية ، ويمكن توضيح استجابة المسؤولين بالجدول الآتي :-

جدول رقم (4) استجابة اعضاء مجلس النواب لتقارير كشف الذمم المالية للسنوات (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الاعضاء	53	126	318	319	323	326	220
نسبة الاستجابة	%16,6	%38,65	%98,1	%97,5	%50,2	%81	%67,48

المصدر : تقارير هيئة النزاهة للسنوات (2018-2024) http://nazaha.iq

ارتفعت نسبة استجابة اعضاء مجلس النواب لكشف الذمم المالية تدريجياً من (16,6%) في عام 2018 الى (38,65%) في عام 2019 ثم ارتفعت تدريجياً في عامي 2020 و 2021 لتصل الى نسبة 98,1% و97,5% على التوالي وعادت الى الانخفاض في عام 2022 بنسبة (50,2%) ثم تقدمت في عام 2023 بنسبة (81%) وتعود الى التراجع في عام 2024 بنسبة (67,48%) .

يمكن تفسير هذا التذبذب في نسب انجاز الكشف عن الذمم المالية لأعضاء مجلس النواب بين (2018-2024) بوصفه نتيجة تفاعل عوامل مؤسسية وقانونية وسياسية ، ابرزها محدودية ادوات الالزام والتنفيذ لدى هيئة النزاهة ، تفاوت التعاون السياسي عبر الدورات البرلمانية ، تأثير الاجراءات التحفيزية او العقابية المؤقتة فارتفاع النسب احياناً ارتبط بإجراءات ضغط مثل ايقاف الرواتب للممتنعين ما أدى الى زيادة الامتثال ، فضلًا عن ضعف الشفافية ونشر البيانات وهو ما انعكس على عدم استقرار نسب الامتثال عبر السنوات .

جدول رقم (5) استجابة الوزراء لتقارير كشف الذمم المالية للسنوات (2018-2024)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الوزراء	13	17	23	23	21	23	23
نسبة الاستجابة	%59	%77,27	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر : تقارير هيئة النزاهة للسنوات (2018-2024) http://nazaha.iq

ارتفعت نسبة استجابة الوزراء لكشف ذممهم المالية من 59% في عام 2018 الى 77,27% في عام 2019 ثم استقرت على نسبة 100% في السنوات اللاحقة.

اوجد اجراء الكشف عن الذمم المالية آلية رقابية وقائية مهمة لكنه واجه تحديات تتعلق بالتأخر في تقديم الاقرارات وضعف انفاذ العقوبات في بعض الحالات.

ثانياً:- الاجراءات الوقائية التثقيفية :- تقوم دائرتي الوقاية والعلاقات العامة في هيئة النزاهة الاتحادية العراقية بالعديد من الاجراءات التثقيفية للحد من مخاطر الفساد ونشر ثقافة وقيم النزاهة والشفافية في نفوس الافراد من خلال عدة برامج منها ما يأتي :-

1-**البرامج والفعاليات التوعوية:-** لغرض تنمية ثقافة الشفافية والنزاهة تقوم الهيئة بإعداد برامج توعوية يحضرها العديد من المهتمين بهذا المجال مثل برنامج (ثقافة النزاهة والمحافظة على المال العام) الذي عقدته الهيئة في عام (2023) بالتنسيق مع وزارة التربية /مديرية تربية الرصافة الثالثة شارك فيه (27) شخصاً، وفي عام (2024) اطلقت الهيئة (219) فعالية توعوية وتثقيفية شارك فيها (9,727) شخصاً من المهتمين تضمنت مجلات تعريفية (شباب النزاهة) ،(كهرمانة) ، (صوت النزاهة) ، وبرامج تلفزيونية (نحو النزاهة) وبرامج اذاعية (طريق النزاهة) ،(سطور وقضية) (hnc-iq.com).

2-**إدراج قيم النزاهة في المناهج التعليمية :-** تعاونت الهيئة مع وزارتي التربية والتعليم العالي بهدف ادراج ثقافة النزاهة ونظريات مكافحة الفساد في المناهج الدراسية واصدرت الهيئة العديد من المجلات والكراريس الارشادية

مستهدفة الطلاب ومتضمنة قصص ورسومات وشعارات لتعزيز قيم الاستقامة وحرمة المال العام، اذ تنشر الهيئة العديد من الاصدارات والمنشورات التعليمية منها ما يتم طبعه ويوزع ورقياً ومنها ما ينشر الكترونياً من خلال موقع الهيئة مثلاً اصدرت الهيئة في عام (2023) العديد من الاصدارات منها مجلة (الجيل الان) تستهدف تلاميذ المرحلة الابتدائية وكراس (لون معنا) يستهدف رياض الاطفال وتلاميذ المرحلة الابتدائية ، وكذلك اصدرت الهيئة (الدليل القيمي للتعريف بقيم النزاهة سلوكياً) يستهدف معلمات رياض الاطفال وغيرها من الاصدارات (2023 و هيئة النزاهة) .

3-**المشاركة بالحملات الدولية لمكافحة الفساد** :- لتحقيق مهمة هيئة النزاهة في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة كان لابد من الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في هذا المجال ونجد ذلك من خلال نشاطات الهيئة على المستوى الدولي التي تنوعت بين عقد اللقاءات والاجتماعات والمشاركة في الدورات وورش العمل ومثال على ذلك :- مشاركة رئيس هيئة النزاهة الاتحادية ملتقى السليمانية الدولي السابع المنعقد بتاريخ (2023/3/15) بعنوان (بعد 20 عاماً: العراق والمنطقة في خضم تحديات عالمية جديدة) وكذلك مشاركة الهيئة في ورش العمل التي اقيمت في المملكة الاردنية الهاشمية حول التحقيق المالي في جرائم تمويل الارهاب (النزاهة ه.، تقرير هيئة النزاهة لسنة 2023) ، ولقاء رئيس الهيئة مع ممثلي برنامج الامم المتحدة الانمائي لمناقشة اطلاق دليل (التحقيق في الجرائم المالية المعقدة) ، كما شاركت الهيئة بفعاليات اليوم الدولي لمكافحة الفساد (2024/12/9) بتنظيم مشترك مع هيئة النزاهة في اقليم كردستان وبرنامج الامم المتحدة الانمائي بدعم الاتحاد الاوروبي وتضمنت المشاركة العديد من الانشطة مثل رسم جداريات وعروض طلابية بهدف تسليط الضوء على دور الشباب في مكافحة الفساد (النزاهة ه.، تقرير هيئة النزاهة لسنة 2024).

4-**حملات الابلاغ عن الفساد وحماية المبلغين**:- وضع القانون رقم (58) لسنة (2017) اطاراً قانونياً وبرنامجاً لحماية المبلغين عن الفساد ؛ إذ تشتمل هذه الحماية على التدابير الامنية والجسدية والجنائية من قبل وزارة الداخلية فضلًا عن تعويض المشمولين بالحماية في حالة تعرضهم للاعتداء والاذى ، كما اطلقت هيئة النزاهة خلال اسبوع النزاهة واليوم العالمي لمكافحة الفساد حملة وطنية للإبلاغ عن الفساد من خلال عدة وسائل مثل (الاتصال المجاني ، البريد الالكتروني ، وشكاوى سرية مضمونة بالسرية القانونية) (aldaaenews.com, 2022).

يمثل المسار الوقائي والتوعوي تحولاً من المعالجة الردعية الى الوقاية المؤسسية الا ان اثره طويل الامد ولم ينعكس بشكل كامل بعد على السلوك الاداري العام.

المطلب الثالث :- تقييم اجراءات هيئة النزاهة واثرها في اداء النظام السياسي العراقي بعد عام 2003

نعتمد تحليلاً تقويمياً معمّقاً لأداء هيئة النزاهة بعد عام2003 ، مع ربط المؤشرات الكمية والنوعية بالأثر البنيوي في وظائف النظام السياسي العراقي، يعتمد التحليل على دراسة الاتجاهات الزمنية للقضايا التحقيقية،

ونسب الإحالة والأحكام الباتة، ومؤشرات استرداد الأموال، ثم تفسير انعكاس هذه المؤشرات على الشرعية السياسية، والاستقرار، وكفاءة توزيع الموارد، وبناء دولة القانون.

اولاً:- التحليل الكمي لمؤشرات الاداء :- تظهر البيانات المنشورة في التقارير السنوية ان عدد القضايا التحقيقية المفتوحة شهد تصاعداً تدريجياً من مرحلة التأسيس (2004-2010) بعدد (6000) قضية ، الى مرحلة التوسع (2011-2016) بعدد (9000) قضية اي بمعدل نمو 50% ، ثم مرحلة التصاعد المؤسسي (2017-2023) بعدد (12000) قضية اي بمعدل نمو 100% مقارنة بالمرحلة الاولى ، يتضح ان عدد القضايا تضاعف تقريباً ، مما يعكس توسعاً في اليات الكشف والتحقيق ،اما عدد القضايا المحالة الى القضاء فقد بلغت نسبة الاحالة الى القضاء ما بين 35%-45% من مجموع القضايا المفتوحة سنوياً ، مما يدل على وجود فجوة تحقيقية تصل الى ما يقارب 45% من القضايا التي لا تصل الى مرحلة الاحالة القضائية في حين لم تتجاوز نسبة الاحكام الباتة (10%-20%) من القضايا المحالة الى القضاء (هيئة النزاهة)، وهو ما يشير إلى ضعف معامل التحول من الكشف إلى الردع النهائي.

أما ما يتعلق باسترداد الأموال، فعلى الرغم من تحقيق مبالغ سنوية كبيرة، إلا أن نسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام تبقى بحدود (1%-3%) فقط، مما يعني أن الأثر المالي المباشر محدود قياساً بحجم الاقتصاد الريعي.

ثانياً:- تقييم العلاقة بين اجراءات هيئة النزاهة ومؤشر مدركات الفساد:-

على الرغم من تضاعف النشاط التحقيقي، بقي ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد بين (157-136)عالمياً، وبدرجات تراوحت بين(13-28) من100 ، ما يدل على أن زيادة الإجراءات لم تتحول بعد إلى تحسن هيكلي ملموس ، وعند تحليل تطور مؤشرات الفساد في العراق بعد عام 2003 بصورة تفصيلية نجد ان قبل 2008 لم تتوفر بيانات دقيقة مباشرة لكن المستويات كانت منخفضة جداً مع تقديرات تشير الى انتشار واسع للفساد .

أما المدة بين (2008-2014) سجل العراق واحدة من ادنى الدرجات في مؤشر مدركات الفساد ، تتراوح بين (13-15) نقطة ، مما يدل على ضعف الشفافية وانتشار الفساد بشكل كبير ، اما المدة بين (2014-2023) فقد ارتفعت الدرجة من (15-23) نقطة وهو تحسن نسبي يعكس تطور الاطار القانوني وتعزيز بعض اليات المساءلة (المنهلاوي)، اما المدة (2023-2025) فقد سجل المؤشر قفزة من(23-28) نقطة ما يمثل اعلى معدل تحسن نسبي بعد عام 2003 (منظمة الشفافية الدولية، سنوات متعددة).

نلاحظ ان هناك تحسن تدريجي في المؤشر لكن العراق ما يزال ادنى بكثير من متوسط العالم الذي يقارب (43) نقطة ما يشير الى ان الاجراءات لم تؤد بعد الى تغيير جذري في بيئة مكافحة الفساد على مستوى النزاهة المؤسسية والمجتمعية، كما ان تحسن المؤشر جزئي ويتأثر بعوامل اخرى كالاستقرار السياسي والاصلاحات الاقتصادية وتعاون المناخ الدولي وليس فقط بعمل الهيئة وحدها.

ثالثاً:- اثر أداء الهيئة في وظائف النظام السياسي :-

1- الشرعية السياسية :إن ارتفاع معدلات كشف الفساد يسهم نظرياً في تعزيز الثقة العامة، غير أن استمرار تدني ترتيب العراق في مؤشرات الفساد الدولية يدل على محدودية التحول في الإدراك العام. (منظمة الشفافية الدولية، سنوات متعددة).

2-وظيفة التوزيع :يسهم تقليص الفساد في تحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيه الموارد إلى الخدمات الأساسية، لكن ضعف نسبة الأحكام النهائية يقلل من الأثر الاقتصادي المستدام. (البنك الدولي، سنوات متعددة)

3-الاستقرار السياسي :يعد الفساد أحد مسببات الاحتجاجات الاجتماعية، وبالتالي إنّ أي تحسن فعلي في مكافحة الفساد ينعكس إيجاباً على الاستقرار (Haddad, 2020).

4-بناء دولة القانون :كلما توسعت المساءلة لتشمل مستويات عليا من السلطة، اقترب النظام من نموذج الدولة القانونية، أما إذا اقتصرت المحاسبة على المستويات الدنيا، فإن الأثر الرمزي يكون محدوداً (Linz & Stepan, 1996).

يُظهر التحليل أن هيئة النزاهة نشطة إجرائياً وتشهد تصاعداً في مؤشرات الكشف والتحقيق، إلا أن معامل التحول إلى أثر بنيوي شامل ما يزال محدوداً، ويعكس ذلك أن مكافحة الفساد في العراق ليست مسألة إجرائية فحسب، بل ترتبط بإصلاح سياسي شامل، وتعزيز استقلال القضاء، والتحول الرقمي الكامل، وإعادة هيكلة الإدارة العامة.

الخاتمة :-

بيّنت الدراسة أن فاعلية إجراءات الهيئة لا تُقاس بعدد القضايا المحالة فحسب، بل بمدى قدرتها على تحقيق أثر ردعي مستدام، وتعزيز الثقة العامة بالمؤسسات، وإعادة توجيه الموارد نحو أولويات التنمية، فمكافحة الفساد تمثل وظيفة بنيوية في أداء النظام السياسي، تسهم في ترسيخ سيادة القانون وتحقيق العدالة في توزيع الموارد العامة وعليه، يمكن القول إن تجربة هيئة النزاهة بعد عام 2003 تمثل مساراً انتقالياً بين البناء المؤسسي والاستقرار الفعلي لمنظومة النزاهة، فهي تمتلك إطاراً قانونياً وإجرائياً واضحاً، لكنها ما تزال بحاجة إلى تعزيز استقلالها الفعلي، وتطوير التكامل مع السلطة القضائية، واعتماد مؤشرات أداء دقيقة لقياس النتائج، والانتقال من منطق المعالجة اللاحقة إلى منهج الوقاية الاستباقية المبني على إدارة المخاطر.

إن مستقبل مكافحة الفساد في العراق يرتبط بإرادة سياسية داعمة، وبيئة تشريعية متكاملة، وثقافة مجتمعية رافضة للفساد، غير أن هيئة النزاهة تبقى حجر الزاوية في هذه المنظومة، ومن ثم فإن تعزيز قدراتها المؤسسية وتحصينها من التأثيرات السياسية يمثل شرطاً أساسياً لترسيخ الحوكمة الرشيدة وبناء دولة القانون ، كما وتخلص الدراسة إلى أن تطوير إجراءات هيئة النزاهة وفق معايير الفاعلية والاستقلال والمساءلة يشكل مدخلاً ضرورياً لتعزيز شرعية النظام السياسي العراقي، وترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع، بما يسهم في دعم مسار الإصلاح المؤسسي في مرحلة ما بعد2003 .

ويمكن ان نخلص الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكما يأتي :-

الاستنتاجات :-

1-حققت الهيئة تقدماً ملموساً في مجال التحقيقات وهذا واضح من خلال التقارير السنوية التي تصدرها الهيئة فيما يتعلق بعمليات الضبط والتحقيق والاحالة الى المحاكم.

2-اتسم النشاط الرقابي للهيئة بالقوة والتواصل من خلال الاعلان عن مئات القضايا التي تخص مسؤولين وموظفين بدرجات متفاوتة .

3-تقدمت الهيئة نوعاً ما في السنوات الاخيرة في مجال التعاون مع المنظمات الدولية من خلال التنسيق مع الامم المتحدة في مجالات التدريب واسترداد الاموال المهربة الى خارج العراق.

4-تعاني الهيئة من ضعف الاستقلال الفعلي على الرغم من استقلالها القانوني بسبب الضغوطات والتدخلات السياسية

5-ثقة الشعب بدور الهيئة ما زالت متدنية لا سيما في مجال متابعة الشكاوى او حماية المبلغين عن حالات الفساد.

6-ما يزال العراق يحتل مكانة متدنية في مؤشرات الفساد الدولية على الرغم من تحسن بسيط في مؤشر مدركات الفساد (2025) مقارنة بالسنوات السابقة .

المقترحات:-

1-تعزيز الاستقلالية المالية للهيئة من خلال تشريعات تحد من التدخل السياسي وتثبت موارد مستقرة.

2-نشر النتائج النهائية الملموسة الخاصة بقضايا الفساد الكبرى مما يعزز من ثقة الشعب بإجراءات الهيئة .

3-إيجاد اليات فعالة لمتابعة شكاوي المدنيين وحماية المبلغين وتسهيل اجراءات الوصول الى الجهات الرقابية .

المصادر

منجد *الطلاب* (المجلد 47). (2000). بيروت: دار المشرق للنشر والتوزيع.

media.com964. (1 4, 2025).

aldaaenews.com. (13 12, 2022).

Fanar Haddad. (2020). *Iraqs Protest Movement*. Middle East Report.

hnc-iq.com. (بلا تاريخ).

IRAQI NEWS. (18 ,2025JULY).

Juan J. Linz، و Alfred Stepan. (1996). *Problems of Democratic Transition and Consolidation*. Johns Hopkins University press.

news.alqaraa.com. (26 8, 2025).

ابراهيم خليل سلطان القصير. (2017). *الفساد المالي والاداري واثره على مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة(2004–2014)*. القادسية: جامعة القادسية–كلية الادارة والاقتصاد.

البنك الدولي. (سنوات متعددة). *مؤشرات الحوكمة العالمية*.

امجد ناظم صاحب، و محمد علي سالم. (30 حزيران, 2011). هيئة النزاهة في التشريع العراقي. *مجلة العلوم الانسانية*، صفحة 52.

ايثار عبود كاظم الفتلي. (2009). *الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة* (المجلد رسالة ماجستير). كربلاء: جامعة كربلاء– كلية الادارة والاقتصاد.

تقرير هيئة النزاهة لسنة 2023، و هيئة النزاهة. (بلا تاريخ).

زين العابدين محمد، و هيثم كريم صيوان. (2017). *الفساد الاداري والمالي والاستثمار الاجنبي المباشر : دراسة تحليلية لحالة العراق* (المجلد 2). العراق: مركز العراق للدراسات.

شفق News. (10 5, 2024).

علي سعدي جبير، و احمد عبد الجبار حميدي. (30 نيسان, 2021). دور الهيئات المستقلة في مكافحة الفساد في العراق (هيئة النزاهة انموذجاً). *مجلة الناقد للدراسات السياسية*، صفحة 16.

غزوان المنهلاوي. (بلا تاريخ). *موقع العراق على خارطة الفساد العالمية*. مركز البيدر للدراسات والتخطيط.

قانون هيئة النزاهة. (2011). الفقرة اولاً من قانون هيئة النزاهة.

قانون هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). الفقرة (اولاً) من قانونهيئة النزاهة رقم (3.

محمد احمد عبد السلام، و ابراهيم السيد. (2017). *الفساد السياسي : الياته–اشكاله– عوامله–علاجه–الرقابة عليه* (المجلد 1). الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

محمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي. (2001). *مختار الصحاح* (المجلد 5). بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.

منجد الطلاب. (2000). *منجد الطلاب* (المجلد 47). بيروت: دار المشرق للنشر والتوزيع.

منظمة الشفافية الدولية. (سنوات متعددة). *مؤشر مدركات الفساد*.

موسى فرج. (2015). *سنوات الفساد التي اضاعت كل شي* (المجلد 1). بغداد: دار الروسم للصحافة والنشر والتوزيع.

نهال حسن ابراهيم. (2020). *مكافحة الفساد المالي والاداري في العراق*. بغداد، العراق: جامعة الفراهيدي –كلية القانون.

هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). تقارير هيئة النزاهة لسنوات متعددة.

هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). تقرير هيئة النزاهة لسنة 2014.

هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). تقرير هيئة النزاهة لسنة 2014. 182.

هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). تقرير هيئة النزاهة لسنة 2023.

هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). تقرير هيئة النزاهة لسنة 2024.

هيئة النزاهة. (بلا تاريخ). ملخص التقرير السنوي لسنة 2017. 16.